

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

السفير احمد ابو الغيط
المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة

أمام

مجلس الأمن

حول

المرأة الأمن والسلام

السيد الرئيس،

يشير تقرير السكرتير العام، المقدم الى المجلس اليوم، الى أن المرأة لا تتمتع بوضع متكافئ مع الرجل فى أى مجتمع. كما يشير الى أنه فى المجتمعات التى تسود فيها ثقافات العنف والتمييز ضد المرأة والفتاة قبل نشوب الصراع، فإنها تتفاقم أثناء الصراع، كما أنه إذا لم تشترك المرأة فى هياكل صنع القرارات فى أى مجتمع، فليس من المحتمل أن تشترك فى القرارات المتخذة بشأن الصراع أو عملية إحلال السلام التى تأتى فى أعقابه.

وتعرب مصر -فى هذا السياق- عن قلقها الشديد إزاء إزدياد معدل العنف الموجه ضد النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة والتداعيات السلبية المترتبة عليه من آثار إقتصادية وإجتماعية ونفسية وجسدية. وبناء على ذلك، ورغبة منا فى الإسهام بفعالية فى إزالة أى غبن يقع على المرأة، فقد قامت مصر فى شهر سبتمبر الماضى بدعوة وإستضافة مؤتمر شرم الشيخ لتأسيس حركة دولية جديدة للمرأة والسلام تحت رعاية السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية شارك فيه العديد من الشخصيات الدولية البارزة. ويهدف المؤتمر الى بدء سلسلة من النشاطات تمهيدا لعقد مؤتمر دولى عام ٢٠٠٤ يتناول قضية المرأة والسلام. وجاءت نتائج المؤتمر متمثلة فى التأكيد على ضرورة الإعراف بالمرأة كعنصر فعال فى فض المنازعات ومشاركتها فى الجهود التى تبذل من أجل وصنع السلام.

شهدت الفترة الأخيرة إتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية التي أسهمت في إيلاء إهتمام خاص لوضع وإحتياجات المرأة في مناطق النزاع، من خلال تطوير وحدات خاصة لهذا الغرض في هياكل عمليات حفظ السلام التي تقوم الأمم المتحدة بإنشائها، وخاصة في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، فإننا نقدر الدور الإيجابي الذي تقوم به وحدات النوع GENDER العاملة في كل من بعثة الـ MONUC في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الـ UNAMSIL في سيراليون، ونرجو أن يتوسع هذا الدور عندما يتم نشر المرحلة الثالثة من الـ MONUC في المناطق الشرقية في الكونغو، وكذلك أن يتم الإبقاء عليه عندما يقدم مجلس الأمن على تخفيض حجم الـ UNAMSIL مع إستتباب الأمن والإستقرار في سيراليون.

السيد الرئيس،

ونحن إذ نتناول اليوم سبل حماية المرأة في فترات النزاع وتعزيز دورها ومشاركتها في مراحل ما بعد النزاع، لا نستطيع تجاهل نداءات الإستغاثة الصادرة عن المرأة الفلسطينية التي تعيش في أشد الظروف اللاإنسانية.

ونود الإشارة الى معاناة المرأة الفلسطينية وأوضاعها المتردية تحت الإحتلال، وهي مسألة نوليها أهميتها كبرى في مصر. إن المرأة الفلسطينية .. الزوجة والأم والطفلة... لا يلقين حتفن فقط مثلهن مثل الرجال من جراء الأعمال العسكرية الإسرائيلية، وإنما يعانين من الإصابة نتيجة للطلقات العشوائية سواء من جانب جيش

الإحتلال الإسرائيلي او من جانب المستوطنين بدون وجه حق، كذلك يتعرضون لفقد موارد رزقهن والإضطهاد والإذلال وتغيير الهياكل والعلاقات الإجتماعية نتيجة لفقد الأسرة أو على الأقل أحد أفرادها.

ومن هنا يطالب وفد مصر بأهمية تناول مجلس الأمن لأحوال المرأة الفلسطينية تحت الإحتلال من خلال التأكيد على ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وإعادة الأرض الى أصحابها فى إطار سلام عادل وشامل يقوم على أسس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وطبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد الرئيس،

أود أن أعيد التأكيد على موقف مصر الثابت والذي سبق وأن أوضحناه مرارا أمام المجلس الموقر وهو أنه من الضرورى تناول موضوع حماية النساء والأطفال فى النزاعات المسلحة فى إطار أوسع وهو حماية جميع المدنيين. وفى هذا السياق أود التركيز على نقطتين هامتين:

أولاً: ضرورة حفاظ المجلس على التوازن الدقيق بين عمله وعمل الأجهزة الأخرى فى الأمم المتحدة كما نص عليها ميثاق المنظمة، وعلى الأخص ضرورة إحترام الدور الأساسى والأصيل للجمعية العامة بالنسبة لتناول الموضوعات الإنسانية والإقتصادية

والإجتماعية وحقوق الإنسان ومن ضمنها الموضوعات المتعلقة
بالمرأة.

ثانيا: نؤكد على أن الممارسات الإنسانية الدولية لا يجب ألا تتعارض
مع إحترام وتنفيذ المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة
والأحكام الثابتة للقانون الدولي الإنساني. ونحن إذ نرحب
باستعداد المجلس للإستجابة السريعة للحالات التي يكون فيها
المدنيين مستهدفين وعندما يكون هناك تعمد في حجب المساعدات
الإنسانية الملحة للوصول الى مستحقيها، إلا أننا نؤكد في ذات
الوقت أهمية أن تتم تلك الإستجابة في إطار أحكام الميثاق
ومواده. وفي هذا السياق، فإنه في حالة تعذر قيام المجلس
بمسئوليته لأسباب خارجه عن إرادته، فإنه يمكن النظر في
الإستفادة من قرار الجمعية العامة الخاص بالإتحاد من أجل
السلام.

السيد الرئيس،

نود التأكيد على أهمية الوضع في الإعتبار الإتفاقيات والمؤتمرات
الدولية المختلفة والخاصة بالمرأة عند تناول موضوع المرأة والأمن
والسلام وعلى رأسها إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة
بحماية المدنيين وقت الحرب وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧
والتي تشكل الأساس القانوني الخاص بحماية النساء والفتيات أثناء
الصراعات المسلحة. كذلك إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز
ضد المرأة ونتائج مؤتمر بكين وبرنامج عمله. حيث أنها كلها تضع

الأسس الرئيسية للعمل الدولي نحو إدماج بعد النوع فى كافة أعمال المنظمة ويشمل ذلك دور المرأة المحورى فى إقرار الأمن والسلم الدوليين.

وترحب مصر بإدماج نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية بعد النوع فى بنوده وهو ما يعنى إشمال تعريف جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والعنف القائم على أساس نوع الجنس مثل الإغتصاب وممارسة البغاء بالإكراه والإتجار فى الأشخاص والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة واللاإنسانية والإستعباد. كذلك ترحب مصر بمراعاة النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية الفوارق بين الجنسين بما فى ذلك إتخاذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا والشهود والتمثيل المنصف للذكور والإناث كقضاة وضمان توافر خبراء قانونيين فى مسائل محددة من قبيل العنف الذى يستهدف النساء.